Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

وقد حاولت لجنة المجمع تلافى هذا القصور فنصت على أن الواجب أن يقال فى إعراب المثنى مرفوع بالألف، وفى الأسماء الخمسة مرفوع بالواو وفى الممنوع من الصرف مجرور بالفتحة... وهكذا ... مع عدم الإشارة إلى فكرة النيابة.

لكن الاقتراح ـ حتى بعد تعديل المجمع له ـ يظل ناقصاً، وبدلا من أن يحقق تيسيراً يثير فى النحو صعوبات جديدة علمية وعملية، فمن الناحية العلمية النحوية الصرفة ـ نجد أن اعتبار كل من علامات الإعراب أصلا فى موضعه، يعنى أن تكون الألف علامة رفع (فى المثنى) ونصب (فى الأسماء الخمسة)، والياء علامة نصب وجر (فى المثنى وجمع المذكر السالم)، وكذلك الفتحة (فى الممنوع من الصرف)، والكسرة (فى جمع المؤنث السالم)، ومن الصعب والحالة هذه القول بأن للعلامات الإعرابية دلالة وظيفية فى الجمل، وما دامت العلامة الواحدة تعبر عن أكثر من حالة إعرابية واحدة، وما دامت الحالة الإعرابية الواحدة يدل عليها بأكثر من علامة. والنحاة قد تفادوا هذه الصعوبة بربط الحالة الإعرابية المعنية بعلامة واحدة أصلية، وما عداها فرع أو نائب يقوم بوظيفتها فى بعض المواطن، وقد سوّغ هذه التفرقة فى نظرهم أن العلامات الأصلية تفوق سواها كثيراً من حيث الشيوع [1] وعلى هذا تظل القرائن الحالية واللفظية فى التركيب هى المميز والمحدد للوظيفة النحوية المرادة. والحقيقة أن النحاة العرب بدءً من سيبويه ألمحوا إلى هذه القرائن وإن لم يجمعوها فى مبحث واحد أثناء تحليلاتهم للتراكيب العربية وأخذوا بمعيار الدلالة جنباً إلى جنب مع معيار التركيب وأشاروا إلى أهمية السياق بعناصره كاملة ودوره فى تحديد الوظائف ومن بين محاولات التجديد والتيسير محاولة يعقوب عبد النبى[2] تتألف المحاولة من قسم نظرى هو

(١) فى إصلاح النحو العربى.. دراسة نقدية ، تأليف عبد الوارث مبروك سعيد، دار القلم ، الكويت، ١٩٨٥م، ص ١١٥.

(٢) نقلا عن كتاب «فى إصلاح النحو العربى ... دراسة نقدية» ، عبد الوارث مبروك سعيد، حيث تعد هذه المحاولة من أنجح المحاولات بالرغم من أن هذه المحاولة لم تطبع.